HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة

عنوان البحث

الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة ورضا الريفيين عنها – دراسة بريف محافظة أسيوط

م. محمود سعد جبر حسين[1]

[1]باحث في سلك الدكتوراه

تاريخ الاستلام: 2020/10/10 تاريخ القبول: 2020/10/14م تاريخ النشر: 2020/11/01م

المستخلص

استهدف البحث تحديد درجة رضا المبحوثين عن سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة، والآثار الاقتصادية المترتبة على تنفيذها، واختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الآثار الاقتصادية إجمالا لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي.

وأجري البحث بمحافظة أسيوط، حيث اختير من بين مراكزها مركزاً عشوائيا فمكان مركز صدفا. ومنه تم اختيار قريتين من القرى الأم عشوائيا فكانتا قريتي الدوير، وأولاد الياس ومن واقع كشوف الحيازة الزراعية بكل قرية اختير 100 مزارع، وعليه بلغ إجمالي العينة 200 مبحوث، وجمعت البيانات بإستخدام إستمارة إستبيان ثم إعدادها لهذا الغرض، واستغرق جمع البيانات شهري أكتوبر ونوفمبر بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين، وبعد جمع البيانات تم تفريغها وتحليلها احصائياً باستخدام التكرار والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، ومعامل الإرتباط البسيط، واختبار مربع كاي. وجاءت أهم النتائج على النحو التالي:

- انخفاض رضا المبحوثين عن البنود التالية لسياسة التحرر الاقتصادي وهي إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي، التحول في مهام بنك التنمية من موزع لمستلزمات الإنتاج إلى ممول للمشروعات، قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد، الغاء الدورة الزراعية، بينما يرتفع رضا المبحوثين عن بند تطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية.
- أهم الآثار الاقتصادية السلبية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي: ارتفاع البطالة، وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، وأجور العمالة الزراعية، وزيادة الفقر في الأسرة الريفية، والديون لبنك التنمية الزراعي،
- تبين وجود علاقة ارتباطية طردية بين متغيرات: عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة، مساحة الحيازة الزراعية، العضوية في المنظمات الاجتماعية، القيادية، الانفتاح الثقافي، وبين الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي إجمالاً. بينما كانت العلاقة عكسية مع متغيري: الحالة التعليمية، والوضع الطبقي للأسرة.

RESEARCH ARTICLE

THE ECONOMIC EFFECTS OF IMPLEMENTING THE POLICY OF ECONOMIC LIBERALIZATION IN THE AGRICULTURAL SECTOR AND THE SATISFACTION OF THE RURAL PEOPLE WITH IT - A STUDY IN THE COUNTRYSIDE OF ASSIUT GOVERNORATE

Mahmoud Saad Jabr Hussein[1]

[1] PhD Student

Received at 10/10/2020 **Published at 01/11/2020**

Abstract

The research aimed to determine the degree of satisfaction of respondents with the policy of economic liberalization in the agricultural sector, the economic implications of its implementation, and the significance of the relationship between the independent variables studied and the economic effects of the economic liberalization policy.

The study was conducted in the governorate of Assiut, where one of its centers was chosen randomly at the location of the Sadafa Center. Two villages were selected from the mother villages at random, and the villages of Al-Duyer and Elias were randomly selected. In each village, 100 farmers were selected. Data were collected using a questionnaire form and then prepared for this purpose. The data collection took place in October and November in a personal interview with the respondents. After the data collection, the data were abstracted and statistically analyzed using frequency and percentages, weighted average, The most **important results were as follows:**

-The respondents' satisfaction with the following items of economic liberalization policy, namely, the elimination of subsidies on agricultural inputs, the shift in the functions of the Development Bank from the distributor of inputs to the project financier, limiting the role of the Ministry of Agriculture to research and extension, canceling the agricultural cycle, Law regulating the relationship between landlord and tenant in agricultural land .

- The most negative economic effects of the implementation of the policy of economic liberalization: high unemployment, high costs of agricultural production inputs, wages of agricultural labor, increasing poverty in the rural household, debt to the Agricultural Development Bank,

- A positive correlation was found between variables: number of family members, number of family members working in agriculture, area of agricultural tenure, membership in social organizations, leadership, cultural openness, and the economic impacts of the implementation of the policy of economic liberalization in general. While the relationship was inverse with two variables: educational status, and class

المقدمة:

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات في الاقتصاد القومي المصري، حيث يقع عليه العبء الأكبر في استيعاب القوي العاملة (33%) من إجمالي القوى العاملة المصرية، ومصدر إمداد القطاعات الأخرى بالأيدي العاملة، ومصدر إنتاج الغذاء والكساء، وتسهم الصادرات الزراعية في دعم ميزان المدفوعات من خلال توفير العملات الصعبة (الخوالي 2015).

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين العديد من السياسات الاقتصادية المتغيرة، وكان لقطاع الزراعة السبق في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية، ولعل من أهم هذه السياسات التوجه الاشتراكي الذي انتهجته حكومة الثورة الذي ارتكز على تشجيع العمل التعاوني الزراعي، وتوزيع الأرض الزراعية على المعدمين من الفلاحين، وتدخل الدولة في رسم السياسة الزراعية بدءاً من تحديد الدورة الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي المدعومة، وتحديد أسعار توريد المحاصيل الزراعية، والتوريد الإجباري لبعض المحاصيل الزراعية، وتحديد قيمة الايجار للأراضي الزراعية. وغيرها من عناصر السياسة الزراعية. وقد كانت هذه الحقبة التاريخية بظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بيئة مناسبة لتطبيق هذه السياسات.

واستمر تطبيق هذه السياسات قرابة عقود أربع، شهدت خلالها تغيرات واسعة سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي. لذا كان لابد من مواكبة هذه التغيرات خاصة بعد أن توجه العالم نحو العولمة، وسياسات حرية التجارة، والتكتلات الاقتصادية، وغيرها. إضافة إلى السلبيات الكثيرة التي أفرزها النظام الاشتراكي والتي كان من أهمها: ضعف الانتماء إلى المجتمع القومي، وانتشار روح السلبية واللامبالاة والاتكالية بين الأفراد، وتعاظم الخسائر التي حققتها بعض شركات القطاع العام، وتدني مستوى أداء الكثير من الخدمات الحكومية، وتضخم الجهاز الحكومي بالعمالة، وأصبح الأمر أكثر تعقيداً، فكان لابد من البحث عن سبل للخروج من هذه الأزمات، وعقد المؤتمر الاقتصادي في الثمانينات وأوصى بضرورة تغيير النظام الاقتصادي القائم، والدخول في مرحلة الاقتصاد الحر أو التحرر الاقتصادي والذي يهدف إلى إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في المشاركة في الحياة الاقتصادية والخدمية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتقليص دور الحكومة من خلال بيع بعض شركات القطاع العام التي تحقق خسائر كبيرة (سوزان أو ريــة 1999).

ويذكر عثمان (1994)، أن معالم تحرير الاقتصادي الزراعي المصري تحددت فيما يلي:

1- إلغاء نظام التوريد الإجباري والتسعير الحكومي وتحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية.
2- زيادة أسعار المحاصيل الخاضعة للتوريد الإجباري والتسعير الحكومي لتقترب من السعر العالمي.
3- إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي.
4- الغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد الحاصلات الزراعية.
5- إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص في مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي.
6- التحول التدريجي لبنك التنمية والائتمان الزراعي من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعي إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية.
7- تحديد دور الدولة في تملك الأراضي الجديدة وتشجيع القطاع الخاص والشباب على تملك واستصلاح واستزراع تلك الأراضي.
8- قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد والمعاونة الفنية والسياسات الاقتصادية الزراعية والاحصاء دون الدخول في مزاولة الإنتاج أو التوزيع.
9- إعادة النظر في قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية لتحقيق العدالة والكفاءة.

10- تعديل سعر الصرف تدريجياً ليعكس القيمة الحقيقة للعملة المحلية.

11- تعديل سعر الفائدة على القروض الزراعية ليعكس سعر الفائدة التجاري.

ويرى صديق (1999) أن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة من المتوقع أن تحقق بعض المكاسب سواء على الإنتاج الزراعي والإنتاجية والحفاظ على الموارد الأرضية والمائية منها:

1- الاستغلال الكفء للموارد الزراعية مما ينعكس في استخدام الأراضي أفضل استخدام لها، من حيث اختيار التركيب المحصولي المناسب، واتجاه الزراع نحو التنوع في استخدامات الأراضي مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارع.

2- وفرة المعروض من السلع الزراعية وزيادة دخول المزارعين.

3- ارتفاع أسعار السلع الزراعية وزيادة دخول المزارعين.

4- الاتجاه المتزايد نحو تبني التكنولوجيات الحديثة.

5- ترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة بالنسبة للأسمدة والمبيدات.

6- وقف التعدى على الأراضي الزراعية سواء من حيث إنتاج الطوب الأحمر أو البناء عليها.

7- اتجاه القطاع الخاص نحو استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية.

8- نمو حركة التجارة في السلع ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

9- الاتجاه نحو التصدير للكثير من السلع الزراعية.

10- التوسع في تصنيع السلع الزراعية.

غير أن الواقع الفعلي لتطبيق هذه السياسة قد كشف عن العديد من الآثار السلبية وخاصة في الجوانب الاقتصادية منها على سبيل المثال ما يلي:

فيما يتعلق بأثار سياسة التحرر الاقتصادي على الأجور الحقيقية فتشير بيانات تقارير التنمية البشرية بمصر أنه لم تحدث زيادة في مستويات الأجور تتماش مع الزيادة في مستوى أسعار المواد الغذائية، وأن الأجور الحقيقية وخاصة لموظفي القطاع الحكومي قد انخفضت في عام (1992) إلى نصف مستواها مقارنة بعام 1973 في قوتها الشرائية، وهو ما أدي إلى زيادة نسبة الفقراء من 34.2% من إجمالي السكان إلى 45.2% عام 1997 (تقرير التنمية البشرية مصر 1997).

وفيما يتعلق بتوفر فرص العمل في قطاع الزراعة في ظل سياسة التحرر الاقتصادي أوضحت دراسة أبو مندور (1995) أنه من المفترض زيادة الطلب على العمالة الزراعية، في ظل سياسة التحرر حيث تزداد فرص التشغيل في الزراعة، ولكن حدث انخفاض في الأجر الحقيقي للعمال الزراعيين، ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة.

وفي دراسة أبو العينين (2001) حول إعادة التوازن في العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية أوضحت نتائجها إجماع غالبية المستأجرين على أن القيمة الايجارية الحرة غير عادلة وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض أسعار بيع المحاصيل، وانخفاض انتاجية الأرض نظراً للإهمال في عناصر الإنتاج، أما غالبية الملاك فيرون أن القيمة الإيجارية الحرة مناسبة.

ويري عبد العال (1997) أن قانون تصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر سيكون له أثره على العمالة الزراعية والتي تمثل حجما لا يستهان به في المجتمع الريفي وذلك من خلال توفير فرص عمل أكبر لهم، على أساس أن الملاك الجدد لا يعملون بالزراعة وسيزيد اعتمادهم على العمالة المؤجرة لأداء العمليات الزراعية.

وفيما يتعلق بأثر سياسة التحرر الاقتصادي على العمالة ترى سوزان أبو رية (1999) أن تطبيق الخصخصة على بعض

الشركات سيكون لها أثر ايجابي، وأخر سلبي على العمالة هي على النحو التالي: الآثار الايجابية من حيث اشراك العاملين في المشروعات التي يتم تخصيصها عن طريق تحويلهم إلى مساهمين يتمتعون بنفس الحقوق المقررة لأصحاب رأس المال. وبالتالي لهم حق المشاركة في إدارة المشروع، وفي تقاسم أرباحه، وخفض شعورهم بالتبعية، ويحفزهم للعمل وزيادة الانتاجية.

أما الآثار السلبية حيث أن الاستغناء عن العمالة الزائدة والذين يمثلون بطالة مقنعة، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق مشكلات للحكومة لاحتواء هذه العمالة من خلال ايجاد فرص عمل بديلة لهم، أو منحهم تعويضات مالية ومساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة خاصة بهم.

وبالنسبة لرفع الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي يذكر السيد (1998) أنه قد ترتب على ذلك عدد من الآثار الايجابية والسلبية هي على النحو التالي:

الآثار الايجابية لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي:

1- توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين بأسعار منخفضة وفي الوقت المناسب.
2- ضمان استخدام أصناف ونوعيات جيدة من التقاوي – الأسمدة – المبيدات الأمر الذي يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي.
3- إنخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي توفير السلع بأسعار منخفضة للمستهلكين والمحليين.
4- زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وزيادة عوائد التصدير نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار.

الآثار السلبية لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي:

1- زيادة العبء على ميزانية الدولة.
2- الاسراف في استخدام مستلزمات الإنتاج (الاسمدة الكيماوية – المبيدات).
3- التصرف بالبيع في مستلزمات الإنتاج واستخدام نوعيات أقل جودة.
4- عدم التخصيص الأمثل للموارد لوجود تشريعات سعرية.

ويلخص عربيات (1998) الآثار السلبية لبرامج التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة فيما يلي:

1- خفض القوة الشرائية الحقيقية للفقراء وذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية.
2- ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (الآلات، والمبيدات، والأسمدة) وذلك لخفض سعر العملة المحلية بنسب تعادل زيادة سعر صرف العملة الأجنبية.
3- أدى تحرير أسعار الفائدة على القروض الزراعية إلى عدم قدرة المزارعين الصغار على الاقتراض والاهمال في اعطاء المقررات السمادية وغيرها للمحاصيل بسبب العجز المادي. أدى رفع الدعم عن المدخلات الزراعية إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي زيادة في تكاليف الإنتاج وخفض صافي الربح للمزارع والتأثير بالسلب على الإنتاج والإنتاجية.
4- أدى التوقف عن شراء السلع الزراعية من المزارعين بالأسعار التي كانوا قد تعودوا عليها إلى خفض دخول المزارعين بل الخسارة احيانا لعدم قدرتهم على المنافسة في الأسواق.
5- أدى إزالة القيود على التجارة الخارجية إلى فتح الباب أمام السلع المستوردة والمنافسة للسلع المحلية الأمر الذي سبب اغراق السوق المصري وتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج.

وعلى هذا يكون لسياسة التحرر الاقتصادي العديد من الآثار السلبية على المزارعين وخاصة من الناحية الاقتصادية ومع

استمرار الدولة في تنفيذ هذه البرامج الإصلاحية، بشروطها القاسية على المزارع الصغير هل لازالت الآثار السلبية هي كما كانت بل زادت حدتها هذا ما تسعى الدراسة التحقق منه من خلال رصد التغيرات التي حدثت في الجوانب الاقتصادية بقطاع الزراعة وما يرتبط بها من حياة الريفيين.

مشكلة البحث:

في محاولة من الدولة لتصحيح مسار النظام الاقتصادي من خلال تبني آليات السوق الحر وتنفيذ روشتة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دخلت مصر مع منتصف الثمانينات مرحلة الإصلاح الاقتصادي، وقد كان لقطاع الزراعة السبق في تنفيذ هذه السياسة من خلال مجموعة الإجراءات التي تصور القائمون على الزراعة المصرية أنها سوف تنهض بالزراعة وترفع من مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي من خلال زيادة الصادرات الزراعية، دون النظر أو مراعاة أثر تطبيق هذه السياسة على المزارع الصغير، والذي تعود ولسنوات طويلة على رعاية الحكومة ودعمها له من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بالأجل، واستلام المحصول وتسويقه له، فكيف له أن يستوعب هذه السياسة الإصلاحية ويعمل بها وهو محدود في قدراته المعرفية وإمكاناته المادية، وبالتالي كان لتطبيق هذه السياسة الإصلاحية العديد من الآثار الاقتصادية والمتوقع أن تكون في معظمها سلبية خاصة على المزارع الصغير، ولهذا كانت هذه الدراسة في محاولة للتعرف على الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي من خلال التغير الذي حدث في بعض المجالات أو الجوانب الاقتصادية سواء بالزيادة أو عدم التغير، أو النقصان، وكذلك معرفة رضا الريفيين عن سياسة الإصلاح الاقتصادي وعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بالتغير الحادث في الآثار الاقتصادية لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة.

أهداف البحث:

1- تحديد درجة رضا المبحوثين عن كل بند من بنود سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة.
2- التعرف على الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة من خلال التغير الحادث في كل من: الدخل الزراعي، الفقر، أجور العمالة، توفر الأيدي العاملة الزراعية، تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، البطالة، عمل المرأة خارج المنزل، مستوى معيشة الأسرة الريفية، التدريب والخدمات الإرشادية، أعداد الحيوانات لدى الأسرة، الديون لبنك التنمية، الإدخار، إقامة مشروع صغير، زراعة المحاصيل النقدية، أسعار بيع المحاصيل، التسويق الحر للمنتجات الزراعية.
3- تحديد معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين التغير الحادث في الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي إجمالاً.

فروض البحث:

لتحقيق الهدف الثالث تم صياغة الفرض البحث التالي:

- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: السن، عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة، مساحة الحيازة الزراعية، العضوية في المنظمات، الدخل الشهري للأسرة، القيادية، الانفتاح الثقافي، الحالة التعليمية، الحالة المهنية، الوضع الطبقي للأسرة، وبين التغير الحادث في الآثار الاقتصادية إجمالاً. ولاختبار صحة هذا الفرض تم وضعه في صورته الصفرية.

الطريقة البحثية:

أجرى هذا البحث بقريتي الدوير، وأولاد الياس وقد تم اختيارهما عشوائيا من القرى الأم التابعة لمركز صدفا محافظة أسيوط، والذي تم اختياره بطريقة عشوائية من بين مراكز محافظة أسيوط، ومن خلال كشوف الحيازة الزراعية بالقريتين تم اختيار 100 مبحوث من كل قرية بطريقة عشوائية منتظمة، وعليه بلغ إجمالي عينة الدراسة 200 مبحوث من مزارعي القريتين.

وجمعت البيانات بالمقابلة الشخصية من المبحوثين بقريتي الدراسة مستخدما لذلك استمارة استبيان تم إعدادها لهذا الغرض واشتملت على الأقسام التالية:

القسم الأول: بيانات عن المبحوث وأسرته وهي: السن، عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة، مساحة الحيازة الزراعية، العضوية في المنظمات، الدخل الشهري للأسرة، القيادية، الانفتاح الثقافي، الحالة التعليمية، الحالة المهنية، الوضع الطبقي للأسرة.

القسم الثاني: رضا المبحوثين عن بنود سياسة التحرر الاقتصادي والتي شملت اثنا عشر بندا، تم استقصاء رأي المبحوثين عليها على مقياس مكون من ثلاث فئات هي: راضي، إلى حد ما، غير راضي، واعطيت الدرجات 3، 2، 1 على الترتيب لكل بند.

القسم الثالث: اختص بقياس الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة، وشملت ستة عشر أثراً هي: صافي الدخل من الزراعة، الفقر في الأسرة، أجور العمالة الزراعية، توفر الايدي العاملة الزراعية، تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، البطالة، عمل المرأة الريفية خارج المنزل، مستوى معيشة الأسرة الريفية، التدريب والخدمات الإرشادية، أعداد الحيوانات لدى الأسرة الريفية، الديون لبنك التنمية الزراعي، الادخار، اقامة مشروع صغير، زراعة المحاصيل النقدية، أسعار بيع المحاصيل، التسويق الحر للمنتجات الزراعية، حيث تم استقصاء رأي المبحوثين عن التغير الحادث في كل بند سواء بالزيادة أو عدم التغير، أو النقصان، وأعطيت الدرجات 3، 2، 1 على الترتيب لكل استجابة.

وبعد الوصول باستمارة الاستبيان إلى صورتها النهائية تم عمل اختبار مبدئي لها pre test وذلك على 20 مبحوث من إحدى قرى الدراسة، وفي ضوء نتائجه تم تعديل بعض اسئلة الاستبيان، وجمعت البيانات الميدانية خلال شهري اكتوبر ونوفمبر عام 2018،وبعد جمع البيانات تم تفريغها وإدخالها الحاسب الالي وتحليلها مستخدما لذلك جداول الحصر العددي والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، واختبار مربع كاي .

وجاءت النتائج على نحو التالى .

أولاً: رضا المبحوثين عن سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة:

تبين من النتائج جدول (1) إنخفاض رضا المبحوثين عن بنود سياسة التحرر الاقتصادي، حيث جاء في مقدمة البنود الرضا عن تطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة الرضا 40.5%، ونفس النسبة فى فئة الرضا الى حد ما، كما بلغ المتوسط المرجح للرضا عن هذا البند 2.22 درجة من ثلاث درجات.

وتلى ذلك الرضا عن بند تشجيع القطاع الخاص على تصدير المحاصيل الزراعية، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة الرضا 34%، وفي فئة الرضا إلى حد ما 44%، وبلغ المتوسط المرجح 2.12 درجة.

ثم الرضا عن بند تحديد دور الدولة في استصلاح وتملك الأراضي الجديدة، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة الرضا 31%، وفي فئة غير راضي 32%، والمتوسط المرجح 1.99 درجة وتلى ذلك إلغاء التسعير الحكومي لبعض المحاصيل وبلغت نسبة

المبحوثين في فئة الرضا 18%، وفي فئة غير راضي 28%، وبمتوسط مرجح 1.90 درجة.

ثم الرضا عن بند إلغاء المساحات المنزرعة بكل محصول، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة الرضا 22%، مقابل 33% في فئة غير راضي، وبمتوسط مرجح 1.89 درجة.

ثم الرضا عن بند إلغاء القيود على القطاع الخاص في مجال الاتجار في مستلزمات الإنتاج، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة الرضا 22.5%، مقابل 36% في فئة غير راضي، وبمتوسط مرجح 1.87 درجة.

وتلى ذلك الرضا عن بند إلغاء التوريد الإجباري لبعض المحاصيل، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة الرضا 18.5% ، مقابل 33% في فئة غير راضي، وبمتوسط مرجح 1.86 درجة.

ثم الرضا عن بند تعديل سعر الفائدة على القروض الزراعية، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة الرضا 22.5%، مقابل 39% في فئة غير راضي، وبمتوسط مرجح 1.84 درجة.

ثم الرضا عن بند إلغاء نظام الدورة الزراعية، وبلغت نسبة المبحوثين 13%، في فئة الرضا مقابل 39.5% في فئة غير راضي، وبمتوسط مرجح 1.74 درجة.

وجاء أخر البنود الرضا عن بند إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وبلغت نسبة المبحوثين 6.5% في فئة الرضا، مقابل 67% في فئة غير راضي، بمتوسط مرجح 1.40% درجة من ثلاث درجات.

وبتوزيع المبحوثين وفقا لدرجة رضاهم الاجمالية عن سياسة التحرر الاقتصادي على ثلاث فئات، تبين من نتائج جدول (2) أن ما يزيد عن نصف المبحوثين (53.5%) مستوى رضاهم متوسط، وأن 30% رضاهم منخفض، وأقل نسبة منهم 16.5% رضاهم مرتفع عن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة.

جدول (1) استجابات المبحوثين عن رضاهم عن كل بند من بنود سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة

م	بنود سياسة التحرر الاقتصادي	فئات الرضا						المتوسط المرجح	الترتيب
		غير راضى		لحد ما		راضى			
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	الغاء نظام التوريد الإجباري لبعض المحاصيل.	66	33	97	48.5	37	18.5	1.86	7
2	إلغاء التسعير الحكومي لبعض المحاصيل.	56	28	108	54	36	18	1.90	4
3	إلغاء المساحات المنزرعة بكل محصول.	66	33	90	45	44	22	1.89	5
4	إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي.	134	97	53	26.5	13	6.5	1.40	12
5	التحول في مهام بنك التنمية والائتمان الزراعي من موزع لمستلزمات الإنتاج إلى ممول لمشروعات التنمية.	94	47	85	41.5	21	10.5	1.64	11
6	إلغاء القيود على القطاع الخاص في مجال الاتجار في مستلزمات الإنتاج الزراعي.	72	36	83	41.5	45	22.5	1.87	6
7	تحديد دور الدولة في استصلاح وتملك الأراضي الجديدة وتشجيع القطاع الخاص على الدخول فيها.	64	32	74	37	62	31	1.99	3
8	قصر دور وزارة الزراعة على البحث	101	50.5	59	29.5	40	20	1.70	10

	والإرشاد والسياسة الاقتصادية.								
9	تطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية	38	19	81	40.5	81	40.5	2.22	1
10	تعديل سعر الفائدة على القروض الزراعية	78	39	77	38.5	45	22.5	1.84	8
11	إلغاء نظام الدورة الزراعية	79	39.5	95	47.5	26	13	1.74	9
12	تشجيع القطاع الخاص على تصدير المحاصيل الزراعية.	44	22	88	44	68	34	2.12	2

جدول (2)

توزيع المبحوثين وفقا لدرجة رضاهم الإجمالية عن سياسة التحرر الاقتصادي

مستوى الرضا	عدد	%
منخفض	60	30
متوسط	107	53.5
مرتفع	33	16.5
الإجمالي	**200**	**100**

ثانياً: الآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادي:

تشير النتائج جدول (3) أن استجابة المبحوثين عن الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة جاءت مرتبة تنازليا على النحو التالي وفقا للزيادة في الأثر.

- جاء في مقدمتها البطالة، حيث أجاب 83% من المبحوثين بزيادتها بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، مقابل 3% فقط أجابوا بانخفاضها، وبلغ المتوسط المرجح لها 2.80 درجة من ثلاث درجات.
- تلى ذلك تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، حيث أجاب 84.5% بزيادتها مقابل 5.5% أجابوا بانخفاضها، وبلغ المتوسط المرجح لها 2.79 درجة.
- ثم أجور العمالة الزراعية، حيث أجاب 76% بزيادتها مقابل 6% أجابوا بانخفاضها، وبلغ المتوسط المرجح لها 2.70 درجة.
- وتلى ذلك عمل المرأة الريفية خارج المنزل، حيث أجاب 65% من المبحوثين بزيادتها، مقابل 5.5% أجابوا بانخفاضها، وبلغ المتوسط المرجح لها 2.60 درجة
- ثم أسعار بيع المحاصيل الزراعية، حيث أجاب 61% من المبحوثين بحدوث زيادة فيها، مقابل 11% ذكروا بانخفاضها، وبلغ المتوسط المرجح لها 2.50 درجة.
- وتلى ذلك الفقر في الأسرة الريفية، حيث أجاب 57% بزيادته، مقابل 12.5% أجابوا بانخفاضه، وبلغ المتوسط المرجح له 2.45 درجة.
- ثم الديون لبنك التنمية الزراعي، حيث أجاب 50.5% بزيادتها، مقابل 13% أجابوا بانخفاضها، وبلغ المتوسط المرجح لها 2.38 درجة.

- وتلى ذلك التسويق الحر للمنتجات الزراعية، حيث أجاب 54% من المبحوثين بزيادته، مقابل 17% أجابوا بانخفاضه، وبلغ المتوسط المرجح له 2.37 درجة.
- ثم زراعة المحاصيل النقدية، وأجاب 44.5% من المبحوثين بزيادته، بينما أجاب 19.5% بإنخفاضها، وبلغ المتوسط المرجح لها 2.25 درجة.
- وتلى ذلك مستوى معيشة الأسرة الريفية حيث تقاربت نسبة المبحوثين في فئتي الزيادة والانخفاض، وبلغت 36%، 35.5% على الترتيب، وبمتوسط مرجح 2.01 درجة.
- ثم إقامة مشروع صغير للأسرة، وأجاب بزيادة ذلك 33.5% من المبحوثين، بينما أجاب بإنخفاض ذلك 28.5% من المبحوثين، وبلغ المتوسط المرجح لها 2.05 درجة.
- وتلى ذلك صافي الدخل من الأرض الزراعية، وأجاب 26% من المبحوثين بحدوث زيادة فيه، مقابل 39% أجابوا بانخفاضه، وبلغ المتوسط المرجح له 1.87 درجة.
- وفي النهاية جاء التدريب والخدمات الإرشادية الزراعية، حيث أجاب 23.5% من المبحوثين بحدوث زيادة فيها، بينما أجاب 53% بإنخفاضها، وبلغ المتوسط المرجح لها 1.71 درجة.

وعليه يتضح أن لسياسة التحرر الاقتصادي العديد من الآثار الاقتصادية السلبية منها إرتفاع معدلات البطالة، وإرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، وأجور العمالة الزراعية، وخروج المرأة الريفية للعمل خارج المنزل، وزيادة الفقر في الأسرة الريفية، وزيادة ديون المزارعين لبنك التنمية والائتمان الزراعي.

جدول (3) استجابات المبحوثين عن مدى التغير الحادث في الآثار الاقتصادية بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة

م	الأثار الاقتصادية	مستوى التغير						المتوسط المرجح	الترتيب
		زاد		لم يتغير		انخفض			
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	صافي الدخل من الأرض الزراعية.	52	26	70	35	78	39	1.87	12
2	الفقر في الأسر الريفية.	114	57	61	30.5	25	12.5	2.45	6
3	أجور العمالة الزراعية.	152	76	36	18	12	6	2.70	3
4	توفر الأيدي العاملة الزراعية.	59	29.5	53	26.5	88	44	1.86	14
5	تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي.	169	84.5	20	10	11	5.5	2.79	2
6	البطالـــة.	166	83	28	14	6	3	2.80	1
7	عمل المرأة الريفية خارج المنزل.	130	65	59	29.5	11	5.5	2.60	4
8	مستوى المعيشة للأسرة الريفية.	72	36	57	28.5	71	35.5	2.01	10
9	التدريب والخدمات الإرشادية المقدمة	47	23.5	47	23.5	106	53	1.71	16

	للزراعة.								
10	أعداد الحيوانات التي تربيها الأسرة.	55	27.5	62	31	83	41.5	1.86	13
11	الديون لبنك التنمية والإئتمان الزراعي.	101	50.5	73	35.5	26	13	2.38	74
12	لإدخار مبلغ من المال للطوارئ التي قد تحدث.	44	22	82	41	74	37	1.85	15
13	عمل مشروع صغير يساهم في دخل الأسرة.	67	33.5	76	38	57	28.5	2.05	11
14	زراعة المحاصيل النقدية.	89	44.5	72	36	39	19.5	2.25	9
15	أسعار بيع المحاصيل الزراعية.	122	61	56	28	22	11	2.50	5
16	التسويق الحر للمنتجات الزراعية.	108	54	58	29	34	17	2.37	8

ثالثاً: علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بالآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادي:

ينص الفرض الإحصائي على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: السن، عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة، مساحة الحيازة الزراعية، العضوية في المنظمات، الدخل الشهري للأسرة، القيادية، الانفتاح الثقافي، الحالة التعليمية، الحالة المهنية، الوضع الطبقي للأسرة، وبين الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات من النوع المتصل، واختبار مربع كاي مع المتغيرات من النوع الاسمي، وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (4).

أ- نتائج معامل الإرتباط البسيط:

- تبين وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى معنوية 0.01 بين متغيرات: عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة، مساحة الحيازة الزراعية، العضوية في المنظمات، القيادية، الانفتاح الثقافي، وبين الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي إجمالاً، وبلغت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة على الترتيب 0.196، 0.327، 0.254، 0.318، 0.387، 0.263.
- وجود علاقة ارتباطية عكسية عند مستوى معنوية 0.01 بين متغير الدخل الشهري للأسرة وبين الاثار الاقتصادية أجمالاً، وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة – 0.250.
- وجود علاقة ارتباطية عكسية عند مستوى معنوية 0.05 بين متغير سن المبحوثين وبين رأيهم في الآثار الاقتصادية إجمالاً، وبلغت قيمة معامل الارتباط المحسوبة –0.144.

ب- نتائج اختبار مربع كاي:

- تبين من النتائج وجود علاقة معنوية بين متغيري: الحالة التعليمية، والوضع الطبقي للأسرة وبين الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، وبلغت قيمتي مربع كاي المحسوبتان 35.19، 19.52 على الترتيب.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات، السن، عدد أفراد

الأسرة العاملين بالزراعة، مساحة الحيازة الزراعية، العضوية في المنظمات، الدخل الشهري للأسرة، القيادية، الانفتاح الثقافي، الحالة التعليمية، الوضع الطبقي للأسرة، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

جدول رقم (4)

قيم معامل الارتباط البسيط، واختبار مربع كاي بين المتغيرات المستقلة المدروسة والآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادي إجمالاً

المتغيرات المستقلة	قيم معامل الارتباط	المتغيرات المستقلة	قيم مربع كاي
1- السن	-0.144*	1- الحالة التعليمية	35.19**
2- عدد أفراد الأسرة	0.196**	2- الحالة المهنية	5.21
3- عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة	0.327**	3- الوضع الطبقي للأسرة	19.52**
4- مساحة الحيازة الزراعية.	0.254**		
5- العضوية في المنظمات.	0.318**		
6- الدخل الشهري للأسرة.	-0.250**		
7- القيادية.	0.387**		
8- الانفتاح الثقافي.	0.263**		

المراجع:

1- الخولي، الخولي سالم (دكتور)، التنمية المستدامة في الزراعة المصرية، محاضرات، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 2015.

2- أبو رية، سوزان أحمد (دكتورة) الخصخصة والبعد الاجتماعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة دار الأهرام، القاهرة، القاهرة، العدد (142)، 1999.

3- عثمان، مصطفي عبدالغني (دكتور)، السياسات الاقتصادية الزراعية في إطار برامج التكيف الهيكلي، اللقاء الدوري لمسئولي السياسات الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سلطنة عمان، 1994.

4- السيد، علي عبدالمحسن، دراسة اقتصادية لدور السياسة الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1998.

5- عربيات، سليمان (دكتور) الفراغ المؤسسي والدور الحكومي لتحقيق الاستقرار وحماية المنتج والمستهلك- الندوة القومية حول برنامج العمل لسياسات إدارة القطاعات الزراعية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، القاهرة، 1998.

6- إبراهيم صديق، (دكتور)، التحول نحو إقتصاد السوق الحر، فى إقتصاديات السوق الحر، دليل المشارك، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، برنامج تحليل إقتصاديات السوق ، القاهرة ، 1999.

7- أبو العينين، فوزى إبراهيم ، دراسة تحليلية لأثر تغير السياسة الإيجارية على الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير كلية الزراعة جامعة الأزهر القاهرة ، 2001.

8- تقرير التنمية البشرية مصر ، 98/97 ، معهد التخطيط القومى القاهرة.

9- الديب ، محمد أبو مندور الديب، (دكتور)، الأوضاع الإقتصاديةوالإجتماعيةفى الريف المصرى، مركز المحروسة للنشر، القاهرة ،1995.

عبد العال، محمد حسن عبد العال (دكتور)، الأرض والمزارعون والقانون ، فى فقر البيئة وبيئة الفقر، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، 1997.

The economic effects of the application of the policy of economic liberalization in the agricultural sector and the satisfaction of the rural people about